رأي قانوني

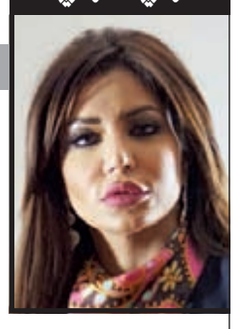

Email: saraalqanaey@gmail.com
Instgram: @Lawyer_saraalqanay
Twiter: @saraljsim
المحامية ـ سارة الجاسم القناعي

الرهن التجاري

ما هو الرهن التجاري؟.. يعد الرهن التجاري احد اشكال الضمانات القانونية المقبولة لدى البنوك وشركات التمويل لمنح قروض وتسهيلات مالية، وقد عرفه القانون التجاري بأنه عقد يرتب حقا على منقول ضمانا لدين تجاري، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر المال المنقول أو ما يعادله من بضائع أو ذهب أو أسهم أو أوراق تجارية أو سيارات.

ويعد الرهن التجاري عاملا مؤثرا في توسيع دائرة العمل المصرفي والأنشطة المالية اضافة إلى تطوير الأعمال لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن يشترط لتنفيذ الرهن التجاري انتقال حيازة المال المرهون إلى الدائن المرتهن أو إلى اي جهة يعينها المتعاقدان على ان يبقى هذا المال المرهون في حيازة من تسلمه حتى انقضاء الرهن، ولكن يشترط على من في حيازته الرهن المحافظة عليه مع تحمله كافة المسؤولية القانونية عنه، فالرهن التجاري على منقول كالبضائع او السيارات إلخ.. يتم وضعها لدى الدائن المرتهن ولكن عليه أن يسلم المدين الراهن إيصالا موضحا به وصف دقيق نافٍ للجهالة عن محتويات الشيء المرهون بحيث يمكن للمدين الراهن أن يستخدمه عند الضرورة كأداة للإثبات في حالة وقوع نزاع حول مدى تنفيذ الدائن المرتهن لالتزامه بالمحافظة عليه ورده إلى المدين بعد تمام السداد. كنص المادة 228 من المرسوم بالقانون رقم 68 لسنة 1980التي نصت على «على الدائن المرتهن ان يسلم اذا طلب منه ذلك، ايصالا يبين فيه ماهية الشيء المرهون ونوعه ومقداره ووزنه وغير ذلك من الصفات المميزة له».

وأيضا هناك بعض الحالات التي يجوز فيها للراهن المدين استبدال الرهن بشيء آخر بذات القيمة شرط أن يكون ذلك مذكورا في عقد الرهن المبرم بينهما كنص المادة 227 من ذات القانون والتي تنص على «اذا ترتب الرهن على مال مثلي بقي قائما ولو استبدل بالشيء المرهون شيء من نوعه، وإذا كان للشيء المرهون من الأموال غير المثلية جاز للمدين الراهن ان يسترده ويستبدل به غيره بشرط ان يكون منصوصا على ذلك في عقد الرهن وان يقبل الدائن البدل وذلك مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية».

أما الرهن التجاري للحقوق الثابتة كالأسهم أو السندات التي تصدرها الشركات، فيتم رهنها بتظهيرها ويتم قيدها في الدفاتر التي حررت السهم او السند بما يفيد رهنها. ويكون الرهن نافذا في حق المدين دون حاجة إلى إعلانه بالرهن مما قد يعطي للدائن المرتهن الحق في التصرف في المال المرهون لحفظ حقوقه. ولكن يجب عليه اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الشيء المرهون، فإذا كانت ورقة تجارية يجب استيفاء الحقوق المتعلقة بها سواء كانت ارباحا او فوائد حل أجلها على أن يتم خصم ما حصله من فوائد من اصل الدين وقد أوضحت ذلك المادة رقم 229 من مرسوم بالقانون رقم 68 لسنة 1980 التي نصت على «يلتزم الدائن المرتهن باتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على الشيء المرهون وإذا كان هذا الشيء ورقة تجارية فعليه عند حلول الأجل ان يقوم بالإجراءات اللازمة لاستيفاء البدل ويكون الراهن ملزما بجميع المصروفات التي ينفقها الدائن المرتهن في هذا السبيل».

وأود الإشارة إلى أن القانون التجاري كفل حقوق الدائن المرتهن وحفظ حقوقه، ففي حالة اخلال المدين الراهن بعدم الالتزام بالسداد، فعلى المرتهن بعد انقضاء ثلاثة أيام من تاريخ استحقاق الدين يقوم بالتنبيه على الراهن بالوفاء، ومن ثم التقدم بطلب إلى المحكمة المدنية يطلب فيها بيع الشيء المرهون بالمزاد العلني طبقا لنص المادة 223 من ذات القانون التي تنص على «اذا لم يدفع المدين الدين المضمون بالرهن في ميعاد استحقاقه كان للدائن المرتهن بعد انقضاء ثلاثة ايام من تاريخ اعذار المدين بالوفاء ان يطلب بعريضة تقديم الى رئيس المحكمة الكلية الأمر ببيع الشيء المرهون كله او بعضه» ولا يجوز تنفيذ الأمر الصادر من المحكمة المدنية بالبيع إلا بعد انقضاء خمسة أيام من اعلان وإبلاغ المدين بمكان وتاريخ البيع ولكن بشرط عدم تظلم المدين الراهن خلال هذه الفترة والذي سمح له القانون بحق التظلم في البيع خلال خمسة أيام من تاريخ إعلانه. وفي حالة حصول المرتهن إلى حكم بالبيع بالمزاد العلني عليه استيفاء ما يستحقه وفي حالة وجود فائض يسلم إلى المدين الراهن فالقانون لا يسمح للدائن المرتهن الإثراء على حساب المدين. اما في حالة اذا كان ثمن البيع لا يفي الدين فيحق للدائن المرتهن أن يطلب من المدين الراهن تكملة الدين في موعد استحقاق معين يتفق عليه.

بنمو سنوي 47,7٪

«الوطني مصر»: 186,6 مليون جنيه أرباح الربع الأول

عصام الصقر

بنك الكويت الوطني ـ مصر

د.ياسر حسن

حقق بنك الكويت الوطني ـ مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، أرباحا صافية بلغت 186,6 مليون جنيه مصري حتى نهاية الربع الأول من العام 2016، مقارنة مع 126,3 مليون جنيه في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو قد بلغ 47,7٪.

ونمت الموجودات الإجمالية بواقع 24,7٪ لتبلغ 39 مليار جنيه مصري كما في نهاية مارس 2016، وذلك بالمقارنة مع 31,3 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفعت ودائع العملاء الإجمالية خلال هذه الفترة بواقع 19,2٪ لتبلغ 31 مليار جنيه مصري، مقارنة مع 26 مليار جنيه في الفترة نفسها من العام الماضي. فيما نمت صافي القروض والتسهيلات مع نهاية مارس 2016 بواقع 43٪ لتبلغ 15,6 مليار جنيه مصري.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ـ مصر عصام جاسم الصقر، إن النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد مجددا على نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصري والذي يمثل أحد اهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية.

الصقر: نتائج البنك القوية تؤكد نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصرية

حسن: البنك يواصل أداءه القوي وسط معدلات نمو مرتفعة بكل مؤشراته

25٪ نمو الموجودات إلى 39 مليار جنيه..والودائع قفزت بـ 19٪ إلى 31 مليار جنيه

وأضاف الصقر أننا نهدف إلى تعزيز موقعنا في مصر بالإضافة الى زيادة معدلات النمو خلال الفترة المقبلة بطريقة تعكس رؤيتنا المتفائلة في الاقتصاد المصري، وذلك لأنه سوق ذو مقومات عديدة وأسس متينة لاسيما بعد استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، مؤكدا أن الوطني ـ مصر يسعى دائما لتقديم أرقى الخدمات المصرفية لعملائه ليتماشى مع مكانة بنك الكويت الوطني الرائد إقليميا وعالميا.

من جهته، قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر د.ياسر حسن أن البنك يواصل أداءه القوي مجددا محققا بذلك معدلات نمو مرتفعة في كل مؤشراته المالية، على الرغم من التحديات التي شهدتها أسواق المال محليا وعالميا، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني، والتي تقوم على أساس المحافظة على تنويع وموازنة مصادر الدخل ومحفظة القروض من ناحية، وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة بالإضافة الى طرح المنتجات المصرفية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء الفعلية وتستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق من ناحية أخرى. هذا فضلا عما يتمتع به البنك من متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته واستراتيجيته الناجحة وجودة أصوله المرتفعة.

يذكر أن بنك الكويت الوطني ـ مصر هو عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد تأسس في مصر في العام 1980 تحت اسم البنك الوطني المصري، ولديه شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 41 فرعا منتشرة بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها: القاهرة، والجيزة، والاسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، فضلا عن المناطق الصناعية مثل: مدينة السادس من أكتوبر ومدينة العاشر من رمضان.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بنك الكويت الوطني الذي تأسس في العام 1952 كأعرق وأقدم بنك وطني ومؤسسة مالية في الكويت ومنطقة الخليج العربي، هو أحد أكبر وأبرز البنوك العربية، ويتمتع بأعلى التصنيفات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش، التي أكدت على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

برعاية وحضور الشيخ سلمان الحمود

«مصارف الكويت» ينظم ملتقى «البنوك سفير المسؤولية الاجتماعية»

ماجد العجيل

صرح رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ماجد العجيل بأن الاتحاد سينظم ملتقى بعنوان «البنوك سفير المسؤولية الاجتماعية في الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية»، وسيكون الملتقى برعاية وحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الشيخ سلمان الحمود.

وينظم الاتحاد هذا الملتقى بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. وسيبدأ فعالياته اعتبارا من الساعة 10:00 صباحا في 29 مايو الجاري بقاعة Chairman's Club بالدور (56) في برج كيبكو

وسيتضمن الملتقى جلستين أساسيتين: الأولى جلسة افتتاحية تتضمن كلمة الوزير راعي الملتقى وكلمة رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت وكلمة المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي. والثانية تتضمن استعراض ممثلين عن بعض البنوك الكويتية لدورهم في مجال المسؤولية الاجتماعية، وكذلك مشاركة الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب للحديث عن برنامج المجلس للاحتفال بالكويت عاصمة الثقافة الإسلامية ودوره في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ويأتي تنظيم الاتحاد للملتقى في إطار حرصه الدائم على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والتأكيد على ما تبذله البنوك من جهود في إطار قيامها بدورها في مجال المسؤولية الاجتماعية والتفاعل مع المشكلات الإنسانية الذي يحثنا عليه تعاليم الدين الإسلامي في نصوص متعددة في القرآن الكريم والسنة النبوية وتأكيدها على التكافل الاجتماعي والإنفاق وبذل الخير بكافة سبله والعمل بما ينفع الناس.

كما يأتي تنظيم الملتقى تفاعلا من الاتحاد مع ما تشهده الكويت من احتفالات بمناسبة اختيارها عاصمة للثقافة الإسلامية لهذا العام لإبراز الوجه الحضاري والإنساني للكويت كونها أيضا «مركز إنساني عالمي».

27٪ تراجع صادرات النفط الكويتية إلى الصين في أبريل

كونا: اظهرت بيانات رسمية امس ارتفاعا في صادرات النفط الخام الكويتي للصين في الأشهر الاربعة الاولى من العام الحالي بنسبة 0,9٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي لتصل الى 300 ألف برميل يوميا.

وذكرت البيانات الصادرة عن الادارة العامة للجمارك الصينية ان الكويت صدرت في الشهر الماضي 289 ألف برميل من النفط الخام يوميا متراجعة بنسبة 26,9٪ على اساس سنوي.

واوضحت ان اجمالي واردات الصين من النفط الخام ارتفع في الشهر الماضي بنسبة 7,6٪ مقارنة بالعام الماضي ليصل الى 7,9 ملايين برميل يوميا.

ووفقا للبيانات لاتزال روسيا اكبر مزود نفط خام للصين حيث ارتفعت صادراتها للصين بنسبة 52,4٪ لتصل الى 1,18 مليون برميل يوميا تليها السعودية التي بلغت صادراتها للصين مليون برميل يوميا متراجعة بنسبة 21,8٪.

واحتلت أنغولا المرتبة الثالثة بصادراتها التي بلغت 973 ألف برميل يوميا مرتفعة بنسبة 39,4٪ تليها العراق وعمان في المرتبتين الرابعة والخامسة.

وحسب تقرير (توقعات الطاقة قصيرة الأجل) الذي صدر في وقت سابق من هذا الشهر من قبل ادارة معلومات الطاقة الأميركية فمن المتوقع ان ينمو استهلاك الصين للنفط وغيره من انواع الوقود السائل بنسبة 0,4 مليون برميل يوميا في العام الحالي والعام المقبل.

24 مليون دينار الإيرادات التشغيلية بنمو 13٪

الجري: 3 ملايين دينار أرباح «المتحدة المتكاملة» في 2015

أحمد مغربي

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المتحدة المتكاملة القابضة بندر الجري ان إجمالي الأرباح الصافية للشركة خلال العام الماضي 2015 بلغ 3,2 ملايين دينار، فيما بلغت الأرباح التشغيلية 5,6 ملايين دينار، وان الإيرادات التشغيلية للشركة بلغت 24,1 مليون دينار بنسبة نمو قدرها 13٪ عن العام السابق وربحية السهم 23 فلسا للسهم.

وأضاف الجري في تصريحات صحافية عقب عمومية الشركة والتي عقد أمس بنسبة حضور بلغت 100٪ ان الشركة ماضية في تطوير الأداء لتلبية احتياجات السوقين المحلي والخليجي عبر ما تقدمه من خدمات متميزة تحقق أعلى درجات السلامة، وأن «المتحدة المتكاملة» رصدت خطة للتوسع في مجال الصناعات المختلفة تستهدف تأسيس قاعدة صناعية جديدة للمجموعة من شأنها أن تساهم في التوسع على المستوى الخليجي والإقليمي لمواكبة سياسة المجموعة في تنويع قاعدتها الصناعية كهدف إستراتيجي للفترة المقبلة.

وقال الجري ان المجموعة وضعت خطة إستراتيجية تهدف إلى تعزيز أرباح الشركة خلال الفترة المقبلة إلى جانب انها تجري دراسة لخطة تسويقية متكاملة للفترة المقبلة لتسويق منتجات الشركة، لاسيما فيما يخص مصاعد فوجي ذات السرعات العالية المميزة محليا وإقليميا من خلال معارض تسويقية في الداخل وعلى المستوى الإقليمي.

بندر الجري متوسطا العمومية

خطة تطوير طويلة الأجل وإضافة خطوط إنتاجية مرتبطة بتصنيع المصاعد

وأشار الى ان الشركة قامت بالتعاقد مع الوكالة السويدية للمصاعد ضد الحريق (إليماك)، وذلك لاستيراد وتركيب المصاعد الخاصة بها في منطقة الكويت، وحاليا الشركة تقوم بتنفيذ تعاقد تركيب هذه المصاعد بالتعاقد مع شركات محلية.

وأوضح ان الشركة وضعت ضمن مسؤوليتها المحافظة على الاستثمارات التي تنفذها الشركة بهدف التوسع في السوقين المحلي والإقليمي بما يلبي احتياجات ومتطلبات المستثمرين، لافتا الى أن شركة (تريمكو) التابعة للمجموعة والمتخصصة في مجال تصنيع معدات النقل تواصل استراتيجيتها في التطوير والنمو لتحسين منتجاتها وأعمالها في مجال تصنيع معدات النقل المختلفة.

وأضاف الجري ان الشركة تسير وفقا للخطط الموضوعة، والمعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة، وأنها ماضية في تنفيذ مشاريعها القائمة، واقتناص الفرص وانتقاء الأفضل منها، لتحقيق إيرادات جيدة تنعكس على النتائج المالية للشركة، مشددا على ان الشركة تحرص في المقام الأول اتخاذ إجراءات خاصة من أجل تحسين القدرة التنافسية، وتحسين، وتطوير الإجراءات الشاملة الخاصة بالجودة والمخاطر.

من جهته، أكد المراقب المالي للمجموعة رمضان سعيد استمرار المجموعة في تطوير الأداء الرقابي وتجهيز المجموعة للحوكمة المالية والإدارية بما يتماشى مع متطلبات الحجم التشغيلي للمجموعة في الفترة المستقبلية، لافتا الى ان العام 2016 مليئا بالتحديات أمام جميع الشركات والمؤسسات، لاسيما مجال الصناعات المختلفة إلا اننا في الوقت ذاته متفائلون، ونتطلع للمستقبل بإيجابية كبيرة، وذلك لأننا لدينا خطط مدروسة واستراتيجية محكمة.

وقد وافقت عمومية الشركة التي عقدت بحضور آمين السر عبدالله العجمي ومكاتب التدقيق الخارجي للشركة ومكتب المحاسبون القانونيون (مجموعة طلال أبوغزالة) ودار التقدم للتدقيق، ومكتب الواحة للتدقيق الداخلي على كل بنود جدول الأعمال وأبرزها إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق في تصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31، وإعادة تعيين مراقب الحسابات وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.